التحليل المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Multi-dimensional scaling of social responsibility applications by small and medium-sized enterprises in achieving sustainable development: Study of the Algerian economic enterprises case.

أ. عبد الرحمان بوطية (*) أ. هشام مي (**)
مخبر "DECOPILS"
لة العلوم الاقتصادة والتجارة وعلوم التسيير.
جامعة حسية بن بوعلي الشلف – الجزائر

الملخص:

مما لا شك فيه أن تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يعود لمنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة في البيئية الداخلية والخارجية للعمل، الا أن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها قد يعيق تحقيق تلك المنفعة مما يكبح استراتيجية التنمية المستدامة.

وعليه، هدفت هذه الدراسة الى تحديد طبيعة ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية، وذلك عبر اجراء التحليل المتعدد الأبعاد لثمانية (08) مؤسسات اقتصادية في مختلف قطاعات النشاط بمدينة الشلف – الجزائر. وقد مكنت نتائج الدراسة الوقوف على مستوى تطبيق تلك المؤسسات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومدى توجه كل مؤسسة نحو الأبعاد، وهذا ما يسمح لكشف عن آليات لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تنمية مستدامة، تحليل متعدد الأبعاد.

Abstract:

There is no doubt is that the application of the institutions of social responsibility in its comprehensive concept gives the benefit to all stakeholders involved in the internal and external environmental work. However, the specificity of Small and medium-sized enterprises and the problems faced by them could hamper the achievement of this benefit, which suppresses the sustainable development strategy.

Therefore, this study aimed to determine the nature of the practice of Small and medium-sized enterprises for social responsibility, and this through a multi-dimensional analysis of eight (08) economic SMEs in different sectors of activity in Chlef city – Algeria. The results of the study enabled to stand on the level of application of the dimensions of social responsibility by those institutions, and the extent of orientation for every enterprise to this dimensions. So this allows detects activation mechanisms of social responsibility in Small and medium-sized enterprises.

Key words: *Social responsibility, Small and medium-sized enterprises, Sustainable development, Multi-dimensional analysis.*

* abderrahmen.bouthiba@gmail.com, ** hishem.mekki@gmail.com

تمهيد:

ان تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل يعود لمنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة في البيئية الداخلية والخارجية للعمل بما فيها اتمع، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها خصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة التي تتمتع مكانيات معتبرة تسمح لها ختيار عدة بدائل استراتيجية وتنفيذها. و في هذا السياق نجد ن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل قد تتعلق بضعف الخبرة، ضعف الامكانيات المادية، الخ، مما يعيق ممارستها للمسؤولية الاجتماعية من المنظور الشامل و يدفعها الى التركيز على جزء محدود منها و لتالي عدم تحقيق المنفعة لجميع أصحاب المصالح المشاركة، و هذا ما يكبح استراتيجية التنمية المستدامة.

بناء ً على ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة؟

وعليه دف دراستنا لدراسة لمدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و ذلك على مستوى كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية مع الاستعانة لتحليل المتعدد الأبعاد (Multi-dimensional analysis). وللتمكن من تحقيق هدف الدراسة، تمت مراجعة المفاهيم النظرية والدراسات السابقة المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية وهو ما سنستعرضه فيما يلي:

أولا. الإطار النظري:

1. مدخل للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1.تعريف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

قبل منتصف القرن الماضي تجلت بوادر ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية في الإطار الأكاديمي اذ استعمل (*Theodore Krebs*)البروفيسو ر في مدرسة (*Stand Ford*) مصطلح التدقيق الاجتماعي (*audit Social*) ثم بعد ذلك اضحى مفهوم المسؤولية الاجتماعية يغطى ثلاثة مصطلحات، ويربط فيما بينها : "المؤسسة - اتمع - والمسؤولية تجاهه"، فهو يحقق العلاقة والاعتمادية بين منظمات الاعمال " المؤسسات" واتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز بين كلا الجانبين ، ويمثل مستوى التوسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع، التطور الذي شمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، فهي في مفهومها الواسع تعرف اتمع في أوسع صورة له نه (أصحاب المصالح والأطراف الأخرى) ومختلف المستوت التي تحتفظ بمصالح مستمرة ومتطورة مع المؤسسة[1]، كما عرفتها منظمة التعاون والتنمية على أنا" التزام المؤسسة لمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على ال بيئة والعمل مع العمال وعائلام واتمع المحلي واتمع بشكل عام هادف الى تحسين جودة الحياة لجميع هاته الأطراف"[2]، في حين عرفها المنتدى الدولي لقادة الأعمال على أنا "ممارسات الأعمال التجارية المتسمة لانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين واتمع والبيئة وصُمّ ِمت تلك المسؤولية لإحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين[3]".

ومنه فالمسؤولية الاجتماعية هي ذاك الالتزام الطوعي الذي يشمل تحقيق البعد الاقتصادي ومن ثم القانوني فالخيري بشكل طوعي مسؤول.

أما التنمية المستدامة فهي الأخرى لم تظهر كمصطلح مسقل شاغل لأبحاث المفكرين الاقتصاديين الا مؤخرا، فلقد عرفها بيرس وزملاؤه "1987" على أا تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت[4]، أما اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقريرها بعنوان"مستقبلنا المشترك"، عرفت التنمية المستدامة على أا التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجام[5]. كما تعرف التنمية المستدامة ا ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاا التنمية المستدامة ا ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاا[6].

يتمحور الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية حول أربعة مواقف أو استراتيجيات تتمثل فيما يلي:[7]

- **استراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** وتعرض هذه الاستراتيجية اهتماما لأولوت الاقتصادية لمنظمات العوائد الأخرى.الأعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الربح
- **الاستراتيجية الدفاعية:** وتعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط، وهو لحماية المنظمة من الانتقادات ولحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة لمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.
- **استراتيجية التكيف:** تخطو المنظمة في هذه الاستراتيجية خطوة متقدمة تجاه المساهمة لأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة لمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات اتمع.
- **استراتيجية المبادرة التطوعية:** خذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك لاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة، تتميز هذه الاستراتيجية ن الأداء الشامل لمنظمة الأعمال خذ دائما في الاعتبار ألا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات اتمع ومصلحته.

أما فيما يتعلق لعلاقة الثنائية بين المؤسسات المسؤولة اجتماعيا ومختلف الأطراف المشاركة فلقد لخصتها دراسة حسين هادي عنيزة وماهر جي علي في اجدول الموالي:

الجدول رقم 01: طبيعة ثير المسؤولية الاجتماعية في مختلف الأطراف المشاركة

الأطراف المتأثرة	طبيعة التأثير
الملاك	تعظيم الأرح، تعظيم قيمة السهم، زدة قيمة الوحدة الاقتصادية، تموقع أخلاقي مسؤول اجتماعيا للعلامة التجارية، سلامة الموقف القانوني والاخلاقي.
الموظفون	اجور ومرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة، عدالة وظيفية، مشاركةفي اتخاذ القرارات، عدالة وأخلاقيات في ادارة الموارد البشرية.
الزئن	منتجات سعار مقبولة ولجودة المطلوبة، اعلان صادق وامين، منتجات امينة عند الاستعمال، وسائل متاحة وميسورة للحصول على المنتج أو الخدمة، التزام أخلاقي مسؤول بخدمات ما بعد البيع، اعادة تدويرجزء من الار ح لصالح فئات من الزئن، التزام اخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
الموردون	استمرار التعامل العادل، اسعار عادلة ومقبولة للمواد لهزة، تطوير استخدام المواد لهزة، تسديد الالتزام والصدق في التعامل، تدريب الموردين على مختلف اساليب تطوير العمل.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الاضرار بمصالح الاخرين، عدم سحب العاملين من الاخرين بطرق غير نزيهة
جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقات، التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام، الصدق والشفافية بنشر المعلومات المتعلقة لوحدة الاقتصادية.
اتمع	دعم البنى التحتية، احت ا رم العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك، محاربة الفساد الاداري والرشوة، دعم مؤسسات اتمع المدني، دعم الانشطة الاجتماعية، دعم الم ا ركز العلمية ومؤسسات التعليم.

المصدر: حسين هادي عنيزة وماهر جي علي، **ثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية**، مجلة العري للعلوم الاقتصادية والمالية جامعة الكوفة، ص 153.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة ثير قوية بين تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية ومختلف الأطراف المشاركة، وأن القواسم المشتركة بين مختلف التأثيرات هو البعد الاجتماعي الأخلاقي للعلاقة التأثيرية.

1-2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

هرم كارول، جاءت مساهمة (*Carroll*) بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم:[8]

Ø **البعد الاقتصادي:** حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية .وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية .وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة .بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

Ø **البعد القانوني:** حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي لقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في اتمع .سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

Ø **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قرارلا ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق اتمع.

Ø **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم اتمع ولا دف إلى الربح .كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضا اتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

الشكل رقم 01 : هرم (*Carooll*) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

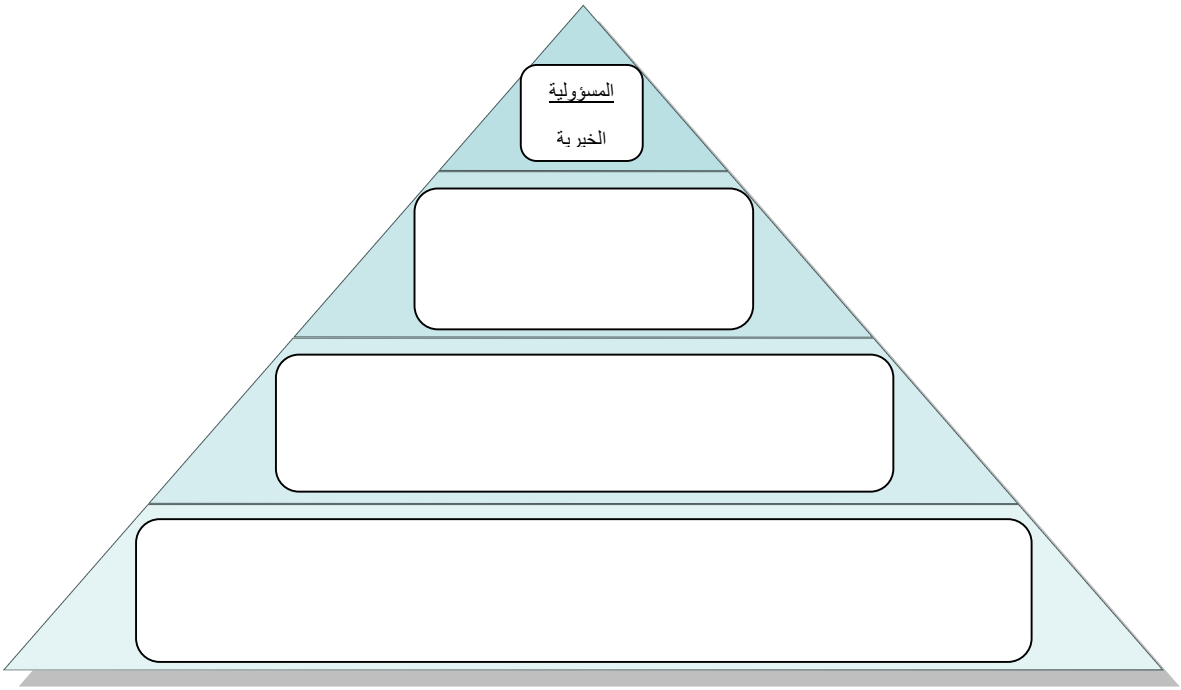

المصدر: مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 80.

2. مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة لتنمية المستدامة لنسبة للمؤسسة ما يعرف لمسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية و دورها في التنمية المستدامة ذلك أن هذه المسؤولية يراها البعض على أ ا التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة.

فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين. فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها، وأن السعي الدائم والمستمر الى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات[9].

في هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات في هذا المال للبحث عن طبيعة العلاقة التأثرية بين تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسس ات وتحقيق التنمية المستدامة وسنحاول فيما يلي عرض مجموعة من الدراسات في هذا المال:

Ø دراسة بوطيبة عبد الرحمان ومكي هشام **"دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة الاتحاد الاوروبي نموذجا".**

هدفنا من خلال هاته الدراسة الى محاول ابراز مختلف المراحل العملية من "الاقتران" بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والتنمية المستدامة بتسليط الضوء على دور البعد الاجتماعي المؤسساتي في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية بغية الوصول الى التنمية المستدامة وكذا الإشارة لأهم سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية لتحقيق الدور التشاركي للمؤسسات الاقتصادية من خلال دورها ومسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة الى المساهمة المعتبرة للتبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الدوري التنموي المستدام للمؤسسات الاقتصادية لاتحاد الأوروبي، وهاذا ما دعمه من ات القرن الماضي الا وقتنا الراهن الدفع الطوع للاتحاد الأوروبي لمؤسساته الاقتصادية للمشاركة بدورها المسؤول اجتماعيا في زدة ودفع وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وللمجتمع الأوربي ككل.

Ø **دراسة صالح السحيباني بعنوان " المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية":**[10]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعو دية لمفهوم المسئولية الاجتماعية، والتعرف على ثيرات المسئولية الاجتماعية للشركات على اتمع السعودي، والتعرف على المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في اتمع السعودي. توصلت الدراسة الا ضعف محفزات السوق للمسئولية الاجتماعية للشركات تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية، حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسئولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تساهم وتشارك في حيث يلاحظ أن معظم الشركات السعودية بدأت في الاهتمام المتأخر للشركات السعودية لمسئولية الاجتماعية، شطتها الاجتماعية اعتبارا من عام 2005م. وتركيزها على مجالات محددة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة اتمع.

Ø **دراسة فؤاد مُحَّد عيسى "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات":**

هدفت هاته الدراسة الا معرفة دور القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مصر من منظور المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وكذا بحث دوافع شركات القطاع الخاص نحو المساهمة في الأنشطة الاجتماعية للمسئولية الاجتماعية، تحليل عناصر المسئولية الاجتماعية للشركات وبيان أثر ذلك على أدائها ونتائجها الاقتصادية.

توصلت الا ان قيام الشركة لأداء الاجتماعي سواء في داخل الشركة أم خارجها يمثل أولا عامل مهما من عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل أداء في مجال تحقيق أهداف الشركة، ويوفر حافزا للمجتمع لزدة التعاون مع الشركة كما اوصت دماج المسئولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعد ومبادئ الشركات والمؤسسات الحكومية، واعتبار المسئولية الاجتماعية من مسئوليات الإدارة التنفيذية وتحت اشرافها.

Ø دراسة مقدم وهيبة "تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري"[11]:

جاءت في شكل أطروحة دكتوراه بحثت عن واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة حالة عينة مؤسسات الغرب الجزائري، توصلت الى فقد أظهرت الدراسة غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وممارسة مسؤوليالا الاجتماعية بشكل متوسط عموما .حيث كانت ممارستها جيدة تجاه كل من :المساهمين والمستهلكين، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليالا البيئية ومسؤوليالا تجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤوليالا الاجتماعية تجاه اتمع كما كشفت الدراسة عن غياب أي ثير لمتغيرات: العمر والحجم والملكية و طبيعة النشاط على ممارسة المؤسسات عينة الدراسة لمسؤوليالا الاجتماعية، وكشفت الدراسة عن عدد من العراقيل التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤوليالا الاجتماعية منها نقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية. وتمخض عن هذه الدراسة جملة من الاقتراحات والتوصيات الرامية إلى تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي توصيات موجهة إلى أربعة أطراف فاعلة هي :المؤسسات الاقتصادية والدولة والجامعات ومراكز البحث ووسائل الإعلام.

وسنحاول من خلال دراستنا هاته المواصلة في هذا ال البحثي بتوسيع الحالة الدراسية لمؤسسات اقتصادية أكثر، وكذا توظيف تقنية التحليل المتعدد الأبعاد في هذا ال، والتي تعتبر أحد تقنيات التحليل المقارن.

نيا. الإطار الميداني

تم هذه الدراسة لتعرف على مدى تطبيق ابعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، و لتحقيق هذا الهدف والاجابة على اشكالية الدراسة تم افتراض ما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمستوى عالي البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

1. منهج وحدود الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على أسلوب المسح المكتبي من خلال العودة للأدبيات الموضوع وتحليل الدراسات السابقة، وأسلوب المسح الميداني للعينة المختارة بجمع البيات عن طريق قائمة استقصائية، ويحد دراستنا نظر الابعاد المختارة للمسؤولية الاجتماعية ومختلف عناصر التنمية المستدامة، أما ميدانيا فحدودها بحدود العينة المختارة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثمانية (08) المختارة، في حين زمنيا حدودها بحدود الثلاثي الأخير من سنة .2016

2. وصف مجتمع وعينة الدراسة: وفق وحدة المؤسسة فقدتم اختيار عينة ميسر ة من المؤسسات الجزائرية الناشطة في ولاية الشلف، حيث شملت دراستنا ثمانية (08) مؤسسات صغيرة ومتوسطة شطة في صناعات مختلفة. فالمؤسسات العمومية كانت: مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لشلف "*ECDE*"، المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط فرعي الشلف سوتي بلاست "*Sotuplas*t" وفيباكسبلاست "*Fipexplast*"، مؤسسة الخزف الصحي بتنس-الشلف "*CeramicChlef*"، و مؤسسة صناعة الزجاج نوفار "*Nover*". أما المؤسسات الخاصة فكانت: ومؤسسة "*GMI*" للمولدات الكهرئية، مؤسسة الاخوة رحمون للخزف الصحي لشلف"*Frére Rahmoun*"، مؤسسة تلواز "*Tilouaz*" للمصبرات والعصائر لشلف.

اما وفقا لوحدة الأفراد، فنظرا لخصوصية البحث تم اختيار عينة طبقية من كل مؤسسة محل الدراسة، لتركيز على طبقة الإدارة الوسطى لمؤسسات، والذين بلغ اجمالي عددهم 35 إطارا.

3. أداة القياس: تم تطوير أداة لقياس مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، تمثلت في استبيان تفرع الى أربع فروع رئيسة، حيث كل فرع يعبر عن بعد من الابعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية، معبر عنه بعبارات تبسيطية يؤشر على مدى تطبيقها وفق لمقياس ليكرت السباعي، اذ تمثل الدرجة (4) القيمة النظرية الوسطى للمتوسط الحسابي لاختبار الفرضيات.

و في هذال الصدد تم استخدام المتوسطات الحسابيةاختبار الفرضيات، و التحليل المتعدد الابعاد لتحديد الاختلافات في مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، إضافة موعة من المقابلات لتفسير نتائج الدراسة.

4. نتائج الدراسة:

4-1. اختبار الفرضيات:

تم تجميع البيات المحصلة من الاستبات المسترجعة كلها و المقدرة بـ 35 استبانة، ثم تبويبها وتحليلها. ولاختبار صحة الفرضيات تم الاستعانة لرزمة الإحصائية المطور من قبلرشكة "*IBM*" الأمريكية، والمعروفة اختصارا بـ "***SPSS***" في أحدث إصداراته الإصدار رقم 22.

وجاءت نتائج المعالجة الإحصائية الأولية لبيات الدراسة كما هو موضح في اجدول الموالي:

الجدول رقم 02: نتائج المعالجة الإحصائية لبيات الدراسة

البعد	الاقتصادي	القانوني	الأخلاقي	الخيري	المسؤولية
المتوسط الحسابي	3.5000	3.0000	3.2500	3.2500	3.5000
المسؤولية الاجتماعية	3.5000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي ستخدام البرمج SPSS.22

-التأكد من صحة الفرضية الرئيسة الأولى: تم اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى من خلال حساب المتوسط الحسابي للأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية مجتمعة، والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسة.

- التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى: تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الاقتصادي والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية: تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور القانوني والذي جاء بقيمة (3.00) وهو ما بين التطبيق المنخفض للبعد القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة: تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الأخلاقي والذي جاء بقيمة (3.25) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الأخلاقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة: تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة من خلال حساب المتوسط الحسابي لبعد الدور الخيري والذي جاء بقيمة (3.50) وهو ما بين التطبيق المنخفض لبعد الدور الخيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

4-2. نتائج التحليل المتعدد الابعاد:

4-2-1. التحليل العاملي للمكوت الأساسية الخاصة بمتغيرات المسؤولية الاجتماعية: دف من خلال هذا التحليل تقليص المتغيرات التي تمارس من خلالها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة المسؤولية الاجتماعية الى بعدين أساسيين يتم من خلالهما توزيع المؤسسات على المحاور العاملية للبعدين لتحديد تموقعها تجاه كل بعد.

بناءً على النتائج المبينة في الملحق رقم (01) والمتعلقة بمصفوفة الارتباط بين المتغيرات المعتمدة و درجة تمثيل كل منها للبعدين المشكلين (درجة تشبع البعدين لمتغيرات) قبل و بعد تدوير المحاور، تم اسقاط المتغيرات على المحاور العاملية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: التحليل العاملي للمكوت الأساسية الخاصة بمتغيرات المسؤولية الاجتماعية.

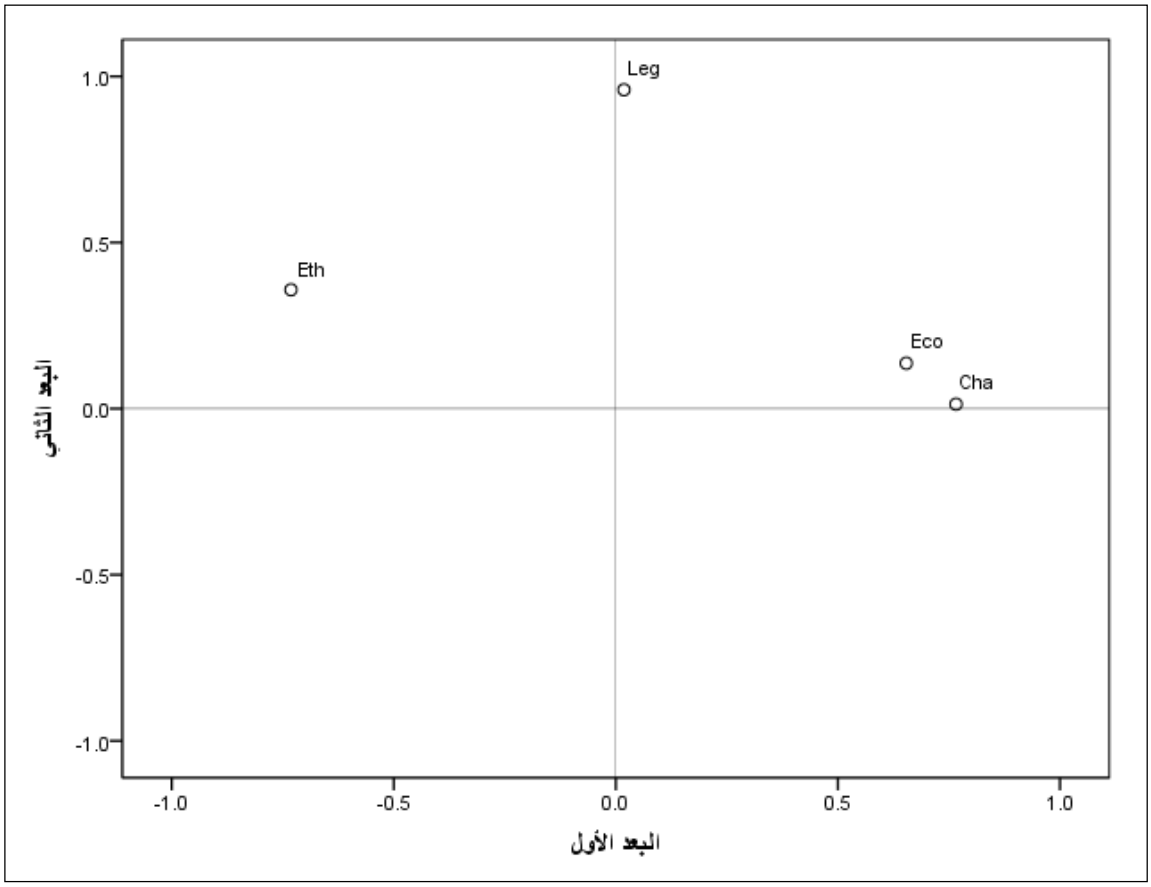

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي ستخدام SPSS 22.

نلاحظ من خلال الشكل السابق ن نتائج التحليل العاملي لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية المطبقة لمؤسسات قيد الدراسة –الملحق رقم (01) -أسفرت عن استخلاص بعدين أساسيين، حيث ساهما هذين البعدين فيما نسبته 65.45 % من التباين الكلي و هو ما يسمح لاعتماد عليهما في تمثيل المتغيرات. وفيما يلي شرح لمكوت البعدين:

- **البعد الأول:** يساهم هذا البعد في تفسير ما نسبته 39.74 % من التباين الكلي، حيث يتكون من ثلاثة متغيرات موزعة على الاتجاهين كالتالي:

ü **الاتجاه الموجب:** يتكون من متغيرين هما (*Eco*: المتغير الاقتصادي *Economy*) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت بـ (0.446)، و (*Cha*: المتغير الخيري *Charity*) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت بـ (0.587).

ü **الاتجاه السالب:** و هو يتكون من متغير واحد يتمثل في (*ETH*: المتغير الأخلاقي *Ethical*) بجودة تمثيل للمحور العاملي قدرت بـ (0.663).

- **البعد الثاني:** و الذي يساهم في تفسير ما نسبته 25.70 % من التباين الكلي، حيث يتكون من متغير واحد على مستوى الاتجاه الموجب يتمثل في (*Leg*: المتغير القانوني *Legal*)بجودة تمثيل للمحور العاملي قدر ت بـ (0.922).

4-2-2. تحليل تموقع المؤسسات قيد الدراسة على مستوى المحاور العاملية: بعد تعريف الأبعاد على مستوى المحاور العاملية، يتم فيما يلي إسقاط المؤسسات قيد الدراسة على المحاور العاملية للبعدين لتحديد تموقعها اتجاه كل بعد و تحديد طبيعة ممارستها للمسؤولية الاجتماعية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 03 : تموقع العلامات التجارية على مستوى المحاور العاملية.

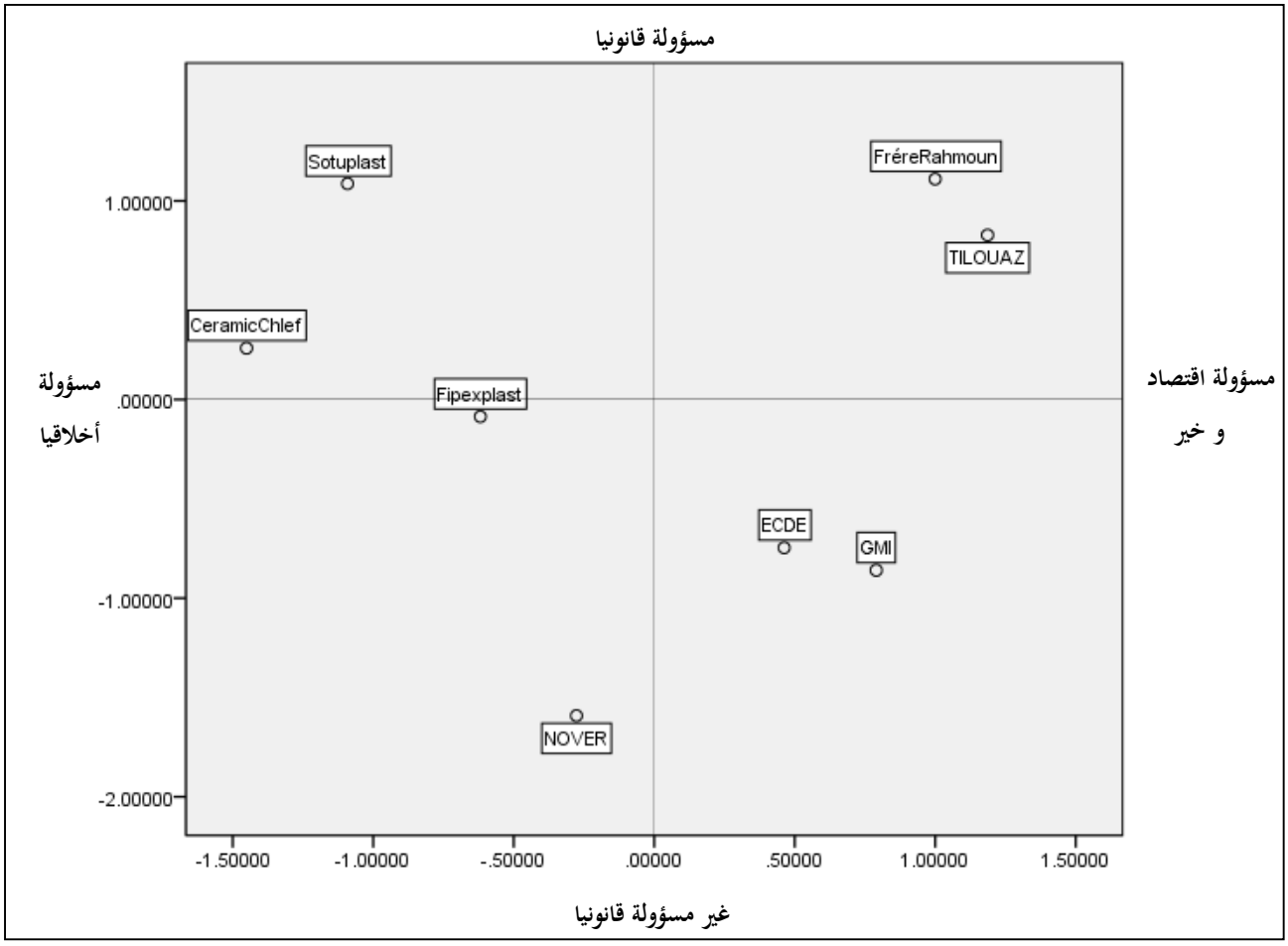

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي ستخدام برمج *SPSS 22*.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ن هناك اختلاف في طبيعة تطبيق لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة للمسؤولية الاجتماعية، حيث نلاحظ ن المؤسستين (*Frére Rahmoun*) و (*Tilouaz*) تمارس المسؤولية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي، الانساني/خيري، و القانوني. في حين أن المؤسستين (*GMI*) و (*ECDE*) تركز على الجانب الاقتصادي، الانساني/ خيري، الا أا غير ملتزمة قانونيا. أما المؤسسات (*Sotiplas*t)، (*Ceramic Chlef*) و(*Fipexplast*) تم بشكل كبير لجانب القانوني والأخلاقي عند ممارستها للمسؤولية الاجتماعية الا أا لا تم لجانب الاقتصادي والانساني/خيري. كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ن المؤسسة (*Nover*) هي الأقل التزاما قانونيا بين كل المؤسسات قيد الدراسة، والمؤسسة الأكثر تواز في مسؤوليتها الاجتماعية من الناحية الاقتصادية، الأخلاقية و الانسانية.

7.مناقشة النتائج:

Ø **مناقشة النتائج المتعلقة لفرضية الرئيسية:** تبين التطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمحل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، و الذي يمكن ارجاعه الى التطبيق المنخفض على مستوى جميع الأبعاد المتمثلة في البعد الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، والخيري. و هذا ما يمكن تفسيره لتطبيق الغير متوازن للأبعاد الأربعة معا، فالمؤسسات الأكثر مسؤولة اقتصاد مقارنة بنظيرالا تتجه أكثر نحو تطبيق البعد الخيري نتيجة سهولة تخصيص اقتطاعات مالية للنشاطات الخيرية، وعلى النقيض من ذلك المؤسسات التي تعاني من مشاكل اقتصادية تتجه نحو تطبيق البعدين القانوني والأخلاقي لغياب السيولة المالية لتحقيق النشاطات الخيرية.

Ø **مناقشة النتائج المتعلقة لفرضية الفرعية الأولى:** بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الاقتصادي، والذي يمكن ارجاعه للمشاكل التسيرية التي تعاني منها المؤسسات العمومية، وانفتاح الأسواق ما تسبب بدخو ل منافسين أقوء خاصة في الصناعات الغذائية والبلاستيكية وكذا الضعف التكنلوجي الكبير ما يطرح مشاكل تكاليف كبيرة. اما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيمكن إرجاعه الى النشأة الحديثة لها، واعتماد اغلبها على القروض البنكية الكبيرة والذي يحد من مساهم لما الاقتصادية، كما نشير في هذا الصدد عدم احترام المؤسسات الخاصة لقواعد المنافسة مما يلحق ضررا لمؤسسات العمومية المنافسة.

Ø **مناقشة النتائج المتعلقة لفرضية الفرعية الثانية:** بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد القانوني، والذي جاء متفاو بين مختلف المؤسسات، فمؤسسة الاسمنت "*ECDE*" يؤاخذ عليها الجانب البيئي نتيجة عدم الصيانة الدورية للمصفاة. بينما قي المؤسسات الخاصة قوانينها الداخلية راس مالية خاصة لا تراعي الجوانب الإنسانية للموارد البشرية، لإضافة الى التمييز داخل المؤسسة وعدم الاعتراف بمطالب النقا ت العمالية.

Ø **مناقشة النتائج المتعلقة لفرضية الفرعية الثالثة:** بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الأخلاقي، خاصة بمؤسسة صناعة الزجاج "Nover" والتي تقوم عادة بصناعة قوارير المشروت الروحية التي تعتبر مخالفة لمعتقدات اتمع، أما ما يفسره في المؤسسات الأخرى عدم الحرص التام على تطبيق الالتزامات الأخلاقية (كالتدخين مثلا)، قواعد السلامة المهنية وخاصة جانب الضمان الاجتماعي للطبقة التشغيلية.

Ø **مناقشة النتائج المتعلقة لفرضية الفرعية الرابعة:** بينت نتائج الدراسة التطبيق المنخفض للبعد الخيري، ولكن بنسب متفاوتة والذي تفوقت فيه مؤسسات *"ECDE" "GMI" "Frére Rahmoun" "Tilouaz"* نتيجة الأداء الاقتصادي الأكبر مقارنة بباقي المؤسسات المتخبطة في أزمات مالية، ولكن الملاحظ أن هاته المؤسسات لم تتجه نحو البعد الأخلاقي بل اتجهت الا البعد الخيري خاصة الخاصة منها، وهذا ما يمكن ارجاعه الا الوازع الديني والعرف الاجتماعي السائد في ولاية الشلف.

8.الخاتمة:

وختاما، خلصت دراسة للتطبيق المنخفض لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذا الاختلاف في مدى التطبيق بين كل مؤسسة وأخرى، الا انه ووفق التحليل

المتعدد الأبعاد برز ثنائيتان أساسيتان، تطبيق البعد خيري متلازم وتطبيق البعد الاقتصادي، وكذا تلازم تطبيق البعدين القانوني والأخلاقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

وعليه تقترح دراستنا على المؤسسات محل الدراسة أن تكون مسؤولة اجتماعيا أكثر، برفع المدى المنخفض لتطبيق الابعاد الأربعة، بزدة التطبيق المتوازن للأبعاد الأربعة " اقتصادي – قانوني – أخلاقي – خيري" معا، فالتطبيق المنحاز وبمدى منخفض لبعدين دون الآخرين يطرح عديد التساؤلات حول مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج التحليل العاملي للمكوت الأساسية الخاصة بعاد المسؤولية الاجتماعية

جدول مصفوفة الارتباط بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية المطبقة لمؤسسات قيد الدراسة.

	Eco	Leg	Eth	Cha
Eco	1.000	.000	-.246	.209
Leg	.000	1.000	.176	.000
Eth	-.246	.176	1.000	-.387
Cha	.209	.000	-.387	1.000

جدول نسبة التباين المفسرة للبعدينو جودة تمثيل المتغيرات على المستوى العاملي.

الابعاد	القيمة الذاتية	نسبة التباين المفسرة	نسبة التباين التراكمية المفسرة	جودة التمثيل
Eco	1.590	39.747	39.747	.446
Leg	1.028	25.707	65.454	.922
Eth	.812	20.299		.663
Cha	.570	14.247		.587

جدول درجة تمثيل المتغيرات للبعدين قبل التدوير و بعد التدوير

	الابعاد			
	قبل التدوير		بعد التدوير	
	1	2	1	2
Eco	.594	.306	.654	.136
Leg	-.239	.930	.018	.960
Eth	-.800	.149	-.731	.358
Cha	.735	.218	.766	.013

الملحق رقم 02): الاستبيان الموجه لعينة الدراسة.

جامعة حسيبة بن بوعلي لشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

يرجى منكم التكرم لإجابة على اسئلة الاستبيان، وهذا لمساعدة الباحث على إنجاز دراسة تتمحور حول **المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة**، ونحيطكم علما ن إجابتكم تستخدم لغات البحث العلمي فقط، كما لا يفوتنا أن نشكركم مسبقا على مجهودكم وحسن تعاونكم.

السؤال: ضع دائرة على مستوى موافقتك لكل عبارة:

العبارات	المستوى						
	منخفض جدا	منخفض الى متوسط		متوسط/ أو محايد	متوسط الى عالي		عالي جدا
1.تحترم المؤسسة مبدأ عدم الحاق الضرر لمنافسين حتى وان تخلت عن ربحها.	1	2	3	4	5	6	7
2.تحاول المؤسسة احتكار السوق والسيطرة عليه.	1	2	3	4	5	6	7
3.تقوم المؤسسة قتناء أحدث التكنولوجيات.	1	2	3	4	5	6	7
4. تم المؤسسة لاستغلال الأمثل للموارد (المادية والبشرية).	1	2	3	4	5	6	7
6.تبيع المؤسسة مواد مغشوشة للمستهلك إذا طلبها بشدة مع اعلامه بذلك.	1	2	3	4	5	6	7
7.تعمل المؤسسة على ايجاد طرق وآلات انتاجية مسالمة للبيئة.	1	2	3	4	5	6	7
8. تفضل المؤسسة تفويض المهام الادارية للمرأة.	1	2	3	4	5	6	7
9. تقبل المؤسسة التعامل مع مستهلكين أو توظيف عمال لهم دت غير الاسلام.	1	2	3	4	5	6	7
10. تعترف المؤسسة بعمل النقات العمالية وتستمع الى طلبلم.	1	2	3	4	5	6	7
11. تتدخل المؤسسة لشؤون الاجتماعية (خارج المؤسسة) كالتنديد بقضا الفساد.	1	2	3	4	5	6	7
12. يمكن أن تتعامل المؤسسة مع منتجات مخالفة لمعتقدات اتمع (محرمة) إذا كانت قانونية وتحقق ربح للمؤسسة.	1	2	3	4	5	6	7
13.تحرص المؤسسة على منع الممارسات الغير اخلاقية من العمال داخل المؤسسة.	1	2	3	4	5	6	7
14.تمنع المؤ سسة التدخين داخل الادارة لمؤسسة.	1	2	3	4	5	6	7
15.تنبه المؤسسة ستمرار العمال لحفاظ على سلامتهم المهنية وصحتهم.	1	2	3	4	5	6	7
16.تساهم المؤسسة في المساعدات الخيرية كبناء مساجد، مساعدة مرضى..الخ.	1	2	3	4	5	6	7
17. تقوم المؤسسة لظهور في المناسبات والاحداث الاجتماعية.	1	2	3	4	5	6	7
18. ترغب المؤسسة بشدة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه اتمع. (اعمال خير، شراء تكنولوجيا مسالمة للبيئة..الخ).	1	2	3	4	5	6	7
19. تجد المؤسسة صعوبة في تمويل ممارسا للمسؤولية الاجتماعية.	1	2	3	4	5	6	7

المراجع والهوامش المعتمدة:

[1]- سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا صر الباوي، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص 206.

[2]- محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية " شركتي سوطراك الجزائرية وأرامكوا السعودية" أنموذجا**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 31.

[3]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **كشف البيات المتعلقة بتأثير الشركات على اتمع**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 27.

[4]- منى هرموش، **دور تنظيمات اتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، جامعة الحاج لخضر تنة، مذكرة ماجستير منشورة، 2010/2009، ص 34.

[5]- عبد القادر عوينان، **تحليل الآر الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008، ص 46.

[6]- سامية لحول، **التسويق المستدام كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، 2014، ص 119.

[7]- حسين هادي عنيزة وماهر جي علي، **ثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية**، مجلة العري للعلوم الاقتصادية والمالية جامعة الكوفة، ص 153.

[8]- مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 79.

[9]- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحدت التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص 47

[10]- صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، بيروت لبنان، 23-25 مارس 2009.

[11] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره.